



«بيتك»؛ خصوصات حتى 50 بالمئة على 5 منتجات تأمين

12

alwasat.com.kw

البنك واصل تصدره القطاع المصرفي على مستوى كافة المؤشرات خلال 2016

عمومية الوطني «تقر توزيع 30 بالمئة نقدا و5 بالمئة أسهم منحة»

♦ **الساير: «الوطني» يواصل ريادته المصرفية خلال عام 2016 من خلال تمويل أكبر المشروعات التنموية**

♦ **أرباح البنك تبقى الأعلى بين كافة الشركات الكويتية ومن بين الأعلى عربيا**



رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ناصر الساير والرئيس التنفيذي عصام الصقر

الكويتي. مضيفا إلى أن حصة بنك الكويت الوطني من إجمالي أرباح القطاع قد بلغت 40 بالمئة خلال العام 2016، كما استحوذ البنك على 45 بالمئة من إجمالي توزيعات البنوك في العام 2016.

قيادة مشاريع التنمية

وعلى صعيد آخر، قال الفليج إن بنك الكويت الوطني هو أكبر مؤسسة مالية في الكويت بخطةها للتوسع، حيث لعب دورا رئيسيا في تمويل مشروع الكويتي كما في العام 2016 بفارق كبير عن منافسيه، كما يعتبر من البنوك القليلة في المنطقة التي تتمتع بقدرة على قيادة وتمويل المشاريع والصفقات الضخمة.

ولفت إلى بقاء بنك الكويت الوطني الخيار الأول لكبرى الشركات الكويتية والإقليمية في تلك الشراكات.

فعلى صعيد قطاع النفط والغاز، ذكر الفليج أنه تم تكليف البنك للقيام بقيادة العديد من التحالفات المصرفية لتوفير التمويلات اللازمة لعدد من الشرع والعد الكبري، بما في ذلك ترتيب تمويل مشروع الوقود البيني لشركة البترول الوطنية، والذي يعد أكبر تمويل بنكي بالديار الكويتي في تاريخ الكويت، إضافة إلى توفير قرض ممتاز بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لشركة إيكويت للبترول وكيمويات للاستحواذ على شركة إم أي جلوبلتي تصبح من بين الشركات الرائدة المنتج للبترول وكيمويات على مستوى العالم.

وأضاف أن البنك قام كذلك بتوفير تسهيلات مصرفية بقيمة 280 مليون دولار أمريكي للشركة الكويتية للتايرين، كما يعد «الوطني» أكبر البنوك المشاركة في طرح الاكتتاب العالمي لسندات شركة إيكويت للبترول وكيمويات، وأن البنك قام بدور المتعهد الرئيسي للإصدار والمسق وكيل الاكتتاب لمشروع الوقود البيني لشركة البترول الوطنية.

وأوضح الفليج أن البنك الوطني نجح في توفير تمويل لشركة البترول الوطنية الكويتية من خلال عدد من البنوك المحلية، وكذلك التسهيلات المصرفية لشركة إيكويت للبترول وكيمويات من خلال مجموعة كبيرة من المقرضين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

محطة الزور

وذكر أنه خلال العام 2016، تم استكمال المرحلة الأولى من مشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتولية المياه، والذي يعد باكورة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث كان «الوطني» أكبر البنوك المشاركة في توفير التمويل التجاري للمشروع، والبنك المحلي الوحيد المشارك في التحالف العالمي لترتيب القرض، كما قام البنك بتوفير الحساب المصرفي للمشروع وقد لعب دور الوكيل المحلي له.

تنمية الموارد البشرية

من جانب آخر، قال الفليج إن بنك الكويت الوطني يفخر بكونه أحد أكبر الجهات في القطاع الخاص توظيفا للمعالة الوطنية، حيث عزز استثماراته في تنمية موارده البشرية بتوظيف 311 موظفا جديدا خلال العام 2016، من ضمنهم 279 كويتيا. لتبلغ بذلك نسبة الكوادر الوطنية 66.4 بالمئة من إجمالي العاملين في البنك، وذلك مقابل 66.1 بالمئة في الفترة السابقة من العام السابق، بالإضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن توفير 81 فرصة عمل داخلية لموظفي البنك تمكنهم من الانتقال بين الإدارات المختلفة خلال العام 2016.

وأضاف الفليج أن الموارد البشرية للمجموعة قامت خلال العام 2016 بتوفير نحو 2,370 فرصة تدريبية، من ضمنهم 75 بالمئة من الموظفين المبتدئين، وتم توجيه حوالي 57 بالمئة من برامج التدريب نحو المهارات المتخصصة والفنية.



جانب من عمومية البنك الوطني

♦ **الصقر: نتائج عام 2016 تعكس النمو القوي في حجم الأعمال والنشاط التشغيلي الحقيقي**

♦ **نمو الإيرادات التشغيلية الصافية بنسبة 5.4 بالمئة في العام 2016 لتبلغ 745.3 مليون دينار كويتي بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية**

♦ **إجمالي حقوق المساهمين ارتفع بنسبة 4.3 بالمئة لتبلغ 2.7 مليار دينار كويتي**

♦ **البحر: متفائلون بالأفاق الاقتصادية الإيجابية للكويت وقدرتها على مواصلة سياساتها المالية التوسعية**

♦ **تأثير استمرار انخفاض أسعار النفط يبقى محدودا على البيئة التشغيلية في الكويت**

♦ **النمو القوي للوطني - مصر خلال 2016 ساعد في تعويض تراجع قيمة العملة المصرية بعد تحرير سعر الصرف**

♦ **الفليج: 45 بالمئة حصة الوطني من إجمالي توزيعات البنوك خلال 2016**

♦ **40 بالمئة مساهمة بنك الكويت الوطني في إجمالي أرباح القطاع خلال العام الماضي**

♦ **الوطني أكبر مؤسسة مالية في الكويت بموجودات بلغت 24.2 مليار دينار كويتي مع نهاية 2016**

كويتي بنهاية العام 2015. وأوضح أن النتائج المالية للعام 2016 تعكس النمو القوي الذي حققه بنك الكويت الوطني في كافة مجالات الأعمال، لافتا إلى تمكن البنك من تحقيق عوائد قوية على الموجودات وحقوق المساهمين في العام 2016، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.22 بالمئة والعائد على حقوق المساهمين 10.8 بالمئة كما في 31 ديسمبر 2016.

جودة الأصول

وتابع قائلا أن بنك الكويت الوطني حرص على التحسن المستمر في نسب جودة الأصول لديه، حيث تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك لتبلغ 1.28 بالمئة مع نهاية العام 2016، وذلك بعد أن بلغت النسبة 1.34 بالمئة في العام 2015، كما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة لتبلغ 365 بالمئة في العام 2016 مقابل 322 بالمئة في العام 2015.

وأشار الصقر أن نمو الودائع يعكس قوة العلامة التجارية للمجموعة وقدرتها على جذب المودعين في جميع الأسواق، حيث ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 4.6 بالمئة خلال العام 2016 لتبلغ 12.6 مليار دينار كويتي مقارنة مع 12.1 مليار دينار كويتي خلال العام 2015، مؤكدا أن محفظة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بلغت 13.6 مليار دينار كويتي، محققا معدل نمو بسيط عن مستوى 2015، وذلك نتيجة لارتفاع معدل سداد القروض عن المعتاد بالإضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه المصري وما صاحبه من انخفاض في محفظة القروض والسلف لبنك الكويت الوطني – مصر عند تحويلها إلى الدينار الكويتي بفرض إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

كفاية رأس المال

وتوه الصقر إلى أن معدل كفاية رأس المال قد حافظ على معدلاته المرتفعة، وذلك مع بلوغ معدل كفاية رأس المال 17.7 بالمئة وفق معيار بازل (3) بنهاية ديسمبر 2016، وهو ما يتخطى متطلبات الجهات الرقابية.

كما أشار الصقر إلى قيام البنك الوطني بزيادة رأس ماله خلال العام من خلال إصدار أسهم حقوق الأولوية بنسبة 6.5 بالمئة. مؤكدا أن هذه الزيادة سوف تساعد على مواصلة البنك اقتناصه لفرص النمو التي يوفرها استمرار تنفيذ الحكومة الكويتية لخطة الإنفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى الحفاظ على دوره الريادي في قطاع تمويل المشاريع، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص بنك الكويت الوطني على الاحتفاظ بمستويات رسيمة كافية بما يفوق المتطلبات الرقابية.

التصنيفات الائتمانية الأعلى والأكثر أمانا

وأكد الصقر أنه على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، إلا أن بنك الكويت الوطني قد واصل تميزه واحتفاظه بمكانته الريادية في القطاع المصرفي وهو ما يعكسه حصول البنك على أعلى التصنيفات الائتمانية من قبل أبرز المؤسسات العاملة في هذا المجال وهي موديز، وستاندرد آند بورز وفيتش، والتي تعد ضمن أعلى مستويات التصنيف الائتماني على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

وأوضح أن إجماع هذه المؤسسات يدل على متانة مؤشرات البنك المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسمته القوية ووضوح رؤيته الإستراتيجية، مشيرا إلى أن الوطني قد واصل على محافظته لسمعته المرموقة على مدار السنوات، من خلال احتفاظه على موقعه المميز كأكبر بنك كويتي الوحيد المدرج ضمن أكثر 50 بنكاً أمناً في العالم وذلك للمرة الحادية عشر على التوالي.

توزيع مصادر الدخل

ولفت إلى أن بنك الكويت الوطني قد استمر في سياسته الخاصة بتوزيع مصادر الدخل